القمّة الإفريقية 26.. رصد وتحليل

د. بدر حسن شافعي
خبير الشؤون الإفريقية – جامعة القاهرة

شهدت العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في الفترة من ٢١-٣١ يناير ٢٠١٦م: أعمال الدورة ٢٦ لرؤساء الدول والحكومات (القمّة الإفريقية ٢٦)، والتي عُقدت تحت شعار: (٢٠١٦م: عام إفريقيا لحقوق الإنسان.. مع التركيز بشكل خاصٍّ على حقوق المرأة).

وقد سبق اجتماعات القمّة اجتماعان: أحدهما على مستوى المندوبين الدائمين، والآخر على مستوى المجلس التنفيذي (وزراء الخارجية).

وفيما يخصّ الموضوع الرئيس للقمّة: فقد تمّ اختياره من قِبل قادة الاتحاد، للاحتفال بالذكرى: الخامسة والثلاثين لتدشين الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (١٩٨١م)، والثلاثين لدخوله حيّز النفاذ (١٩٨٦م)، باعتبار هذا الحدث تحوّلاً حقيقيّاً فى مسار التعامل الإفريقي مع قضايا حقوق الإنسان، انبثق عنه: تشكيل اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب؛ فضلاً عن تماشي ذلك مع البند ٤ من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ٢٠٠٠، الذي يُلزم الدول الأعضاء «باحترام المبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم الرشيد»،

ومـــا جاء في أحكام بروتوكول عـــام ٢٠٠٣م للميثاق الإفريقي لحقوق الإنســـان والشـــعوب؛ بشأن حقوق المرأة (بروتوكول مابوتو)، والإعلان الرســـميّ بشأن المساواة بين الجنسين في إفريقيا ٢٠٠٤م[١].

وإن كانت هناك العديد من الإشـــكالات المرتبطة بهذا الموضوع، لعلّ منها: عدم تصديق العديد من الدول على المعاهدات الإفريقية الخاصّة بهذا الموضوع، مثل الميثاق الإفريقـــي للديمقراطية والانتخابات والحكم، البروتوكول المنشئ لبرلمان عموم إفريقيا.. لذا كانت هذه القضية من أهمّ القضايا التي تمّت مناقشتها على المستوى الوزاري في القمة.

أهمّ قضايا القمة:

أما أهمّ القضايا التي طُرحت للنقاش في القمة ٢٦؛ فتنوّعت ما بين قضايا إدارية (إجرائية)، وأخرى سياســـية، واقتصادية، وأمنيـــة، وحقوقية، وكذلك إنسانية، وبيئية.

ويمكن إيجاز أهمّ هذه القضايا فيما يأتي:

١- الجوانب الإجرائية: تتمثّل في انتخاب هيئة مكتـــب القمّة، حيث يحلّ الدور على إقليم الوســـط لشـــغل منصب رئيس الاتحاد، وانتهت المشـــاورات الإقليميـــة فـــي هذا الشـــأن إلى اختيـــار الرئيس التشـــادي (إدريس ديبى إتنو) لرئاســـة الاتحاد لعام ٢٠١٦م، فضلاً عن التشكيل الجديد لمجلس السّلم والأمن، وكذلك وضع القواعـــد الإجرائية الخاصّة بانتخابـــات المفوضية التي يُفتـــرض أن تُجرى في يوليو القادم.

٢- الجوانـــب السياســـية: برزت فيها مســـائل الحوكمـــة، والانتخابـــات، والالتـــزام بالمبـــادئ الدستورية، فى الجلسة المغلقة التي عقدها رؤساء الـــدول والحكومات صباح اليـــوم الأول للقمّة؛ قبل جلسة الافتتاح الرسمية.

٣- الجوانب المالية والاقتصادية: نوقشت فيها قضيـــة التمويل الإضافي لأنشـــطة المنظمة، ومدى مساهمة الدول الأعضاء بها، كما بحثت القمّة بعض تقارير اللجان الرئاســـية الأخـــرى لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، أهمها: تقرير رئيسة ليبيريا ورئيسة اللجنة رفيعة المستوى لأجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥م.

٤- الجوانب الأمنية: تتناول تقرير مجلس السّلم والأمن عن حالة السّـــلم والأمـــن في إفريقيا، وأبرز النزاعات التـــي تتصدّر أولوياته، وبعض المســـائل المتصلة بتفعيل بنية السّلم والأمن في إفريقيا.

٥- القضايا الإنســـانية والحقوقيـــة: تمّ بحث التقارير الخاصّة بأنشـــطة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنســـان والشـــعوب، والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة الاتحاد الإفريقي للقانون الدولي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي، والمجلس الاستشـــاري لمكافحة الفساد، واللجنة الإفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته.

٦- أما بالنســـبة للجوانب البيئية: فقد خُصّصت لعـــرض تقريـــر مصـــر، باعتبارهـــا منسّـــق لجنة رؤســـاء الدول والحكومـــات الأفارقة لتغيّـــر المناخ CAHOSCC أمـــام القمّـــة الإفريقيـــة، والـــذي يتضمّـــن عمل اللجنة منذ آخر اجتمـــاع عقدته على هامش اجتماعات الجمعية العامّة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥م، خصوصاً فيما يتعلق بنتائج قمّة تغيّر المناخ التي عُقدت بباريس في ديسمبر ٢٠١٥م[٢].

وكذلـــك تضمّنت كيفيـــة مكافحة الأمراض في القارة، ومن أهمها: الإيدز والإيبولا والسّـــل، وعرض

(١) حول هذه التبريرات انظر: المؤتمر الصحافي المشترك لمفوض الاتحاد الإفريقي للشؤون السياسية حول مشروع ٢٠١٦م، الموقع العربي للمفوضية، ٣١ يناير ٢٠١٦م:
http://au.int/ar/joint-press-conference-project-2016-commissioner-aisha-laraba-abdullahi-urges-journalists-advocacy-on-human-rights

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: مصر تتأهب لعضوية الأمن الإفريقي، موقع العربية نيوز، ٢٦ يناير ٢٠١٦م:
See more at: http://www.alarabyanews.com/153272#sthash.QMV4BzuU.dpuf

تقرير رئيس زيمبابوي ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات حول برنامج: (إيدز واتش أفريكا).

وفي هذا الصدد، وقبل عرض تفاصيل هذه القضايا، ينبغي إيراد ملاحظتَيْن:

الملاحظة الأولى: تمّ ترشيد عدد التقارير التي تناقشها القمّة، وذلك من أجل التركيز في عددٍ محدودٍ من القضايا، ففي ضوء قرارات قمّة يونيو ٢٠١٥م: تمّ الاتفاق على أن تتناول قمّة يناير ٢٠١٦م عدداً محدوداً من تقارير اللجان الرئاسية (لجان رؤساء الدول والحكومات التابعة لمؤتمر قمّة الاتحاد)، لتمكين الرؤساء من التركيز على تناول الموضوعات ذات الأهمية الاستراتيجية للقارة، حيث تقرّر أن تتناول قمّة يناير ٢٠١٦م التقارير الخاصّة بلجان تغيّر المناخ، وأجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥م، وبرنامج: (إيدز واتش أفريكا).

الملاحظة الثانية: تأجيل بحث تقارير اللجان الرئاسية الخاصّة بإصلاح مجلس العلم والأمن الإفريقي وتوسيعه، واللجنة التجارية رفيعة المستوى، واللجنة المعنية بتنفيذ التزامات شرم الشيخ حول المياه والصرف الصحي، ولجنة توجيه النيباد، والآلية الإفريقية لمراجعة النظراء إلى قمّة يونيو ٢٠١٦م، وإن كان هذا لا يمنع اللجان الرئاسية – إن قررت ذلك – من عرض تقريرها خلال هذه القمّة.

القضايا السياسية:

ناقشت القمّة في جلسةٍ مغلقة، عقَدَها رؤساء الدول والحكومات في صباح اليوم الأول قبل جلسة الافتتاح الرسمية، قضايا الحوكمة، والانتخابات، والالتزام بالمبادئ الدستورية.

وتُعدّ قضية الالتزام بالمبادئ الدستورية، ولا سيما ما يتعلق بقيام العديد من رؤساء الدول بتعديل الدستور من أجل الترشّح لفترة ولايةٍ ثالثة، من أهمّ القضايا المثارة على الساحة الإفريقية، وقد تجاهلتها قمّة جنوب إفريقيا يونيو ٢٠١٥م، برغم أنّ رئيس جنوب إفريقيا (جاكوب زوما) كان من أوائل مَن طرحها في اجتماعات مجلس السّلم والأمن في يناير ٢٠١٥م، خصوصاً بعدما برزت في العديد من الدول الإفريقية، وأسفرت عن حدوث اضطراباتٍ كثيرةٍ بها، منها ما شهدته بوروندي في أبريل ٢٠١٥م بعدما أبدى الرئيس بيرنكورونزيزا رغبته في تعديل الدستور بما يسمح له بالولاية الثالثة، وقيامه بالترشّح فعلاً في الانتخابات التي شهدتها البلاد في يوليو الماضي؛ برغم طعن المعارضة بها واندلاع اضطرابات بعدها، هذا الأمر تكرّر أيضاً في توجو عبر الرئيس فوريه جناسينجبي في انتخابات أبريل ٢٠١٥م؛ مما ساهم في زيادة حدّة الاحتقان هناك، بل حدث في بوركينافاسو عندما تقدّم بليز كومباوري في أكتوبر ٢٠١٤م بتعديلٍ دستوريٍّ يتيح له المشاركة في الانتخابات؛ ما أدى إلى اندلاع انتفاضةٍ شعبيةٍ مصحوبةٍ بانقلابٍ سلميٍّ ضدّه.

لكن يبدو أنّ عدم التطرّق لهذه الإشكالية يرجع إلى أنّ الكثير من القادة الأفارقة لا يرغبون في طرحها؛ لأنهم هم المتسبّبون فيها، وما لم يحسم الاتحاد الإفريقي موقفه بشأنها فسوف يتكرّر الأمر في العديد من الدول الأخرى، مثل الكونغو، الكونغو الديمقراطية، رواندا، بنين، وهذا يؤدي إلى حدوث حالةٍ من عدم الاستقرار، خصوصاً في الدول الهشّة Fragile state [1].

ونظراً لخطورة هذه القضية؛ فقد أشار إليها الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) في كلمته أمام القمّة الأخيرة، عندما دعا القادة الأفارقة إلى عدم استخدام ثغرات قانونية أو تعديلات دستورية غير ديمقراطية «للتمسك بالسلطة»، كما طالبهم بضرورة احترام الفترات الرئاسية المحدّدة، محذرّاً

(١) Hengari, Alfredo Tjiurimo, "Burundi crisis a key issue for the African Union summit", South Africa institute of international affairs. http://www.saiia.org.za/opinion-analysis/discussing-constitutional-amendments-vital-for-the-african-union-2015-sandton-summit

إياهم ممّا وصفه بالعواقب المأساوية التي تترتّب على فعلهم ذلك[١].

لكن يبدو أنّ هذه الكلمات لم تجد آذاناً صاغية من بعض القادة في الجلسة الافتتاحية، فقد انتقدها رئيس زيمبابوي (روبرت موجابي) رئيس الدورة السابقة، والذي يحكم بلاده منذ ٣٦ عاماً، ويبلغ من العمر ٩١ عاماً، بل من مفارقات القمّة الأخيرة اختيار رئيس تشاد (إدريس ديبي) رئيساً لها في هذه الدورة، وهو الذي يحكم منذ ٢٦ عاماً، وفاز في ٤ جولات، وسيخوض الخامسة في أبريل القادم!!

القضايا الأمنية:

كانت هناك العديد من القضايا، بعضها إجرائية تتعلق بتشكيل مجلس السّلم والأمن الإفريقي الذي يتكوّن من ١٥ عضواً، يتمّ اختيارهم وفق نظام التمثيل الجغرافي والتناوب لأقاليم القارة الخمسة، وأخرى أمنية أبرزها: الأزمة في بوروندي.

بالنسبة للقضايا الإجرائية: فقد اعتمدت القمّة الإفريقية نتائج أعمال المجلس التنفيذي (الوزاري) الذي سبقها، والمنوط بانتخاب جميع أعضاء مجلس السّلم والأمن، حيث «تقدمت مصر بالترشّح عن إقليم شمال إفريقيا على مقعد السنوات الثلاث، بعدما تمّ تعليق عضويتها التي فازت بها عام ٢٠١٢م لعامَيْن بسبب الانقلاب»، في حين تنافست كلٌّ من تونس والجزائر وموريتانيا على مقعد السنتَيْن.

وجاءت النتيجة: اختيار ٥ دول لمدة ٣ سنوات، وهم: مصر (الشمال)، الكونغو الديمقراطية (الوسط)، كينيا (الشرق)، زامبيا (الجنوب)، نيجيريا (الغرب)، فضلاً عن ١٠ دول هم باقي الأعضاء لمدة عامَيْن: بوروندي وتشاد (الوسط)، رواندا وأوغندا (الشرق)، الجزائر (الشمال)، بتسوانا وجنوب إفريقيا (الجنوب)، النيجر وسيراليون وتوجو (الغرب)، وذلك

(١) «بان» يدعو قادة إفريقيا إلى «عدم التمسك بالسلطة»، موقع الوافي نيوز، ٣٠ يناير ٢٠١٦م:

طالب بان كي مون القادة الأفارقة بضرورة احترام الفترات الرئاسية المحدّدة، محذرّاً من العواقب المأساوية التي تترتّب على عدم الالتزام بها

في الدورة التي ستبدأ في مارس ٢٠١٦م[٢].

أما بالنسبة لأزمة بوروندي، وما تشهده البلاد من اضطرابات، منذ إعلان الرئيس في أبريل ٢٠١٥م رغبته في تعديل الدستور والترشّح لفترة ثالثة، واضطرار قرابة ٢٣٠ ألف شخص في حينها للهروب إلى الدول المجاورة، ثم تجدّدت الاضطرابات بإجراء انتخابات في يوليو الماضي فاز بها الرئيس، فقد اتخذ مجلس السّلم والأمن في ١٨ ديسمبر ٢٠١٥م (أي قُبيل القمّة بأيام) قراراً بإرسال ٥ آلاف جنديّ تابعين للاتحاد؛ بهدف حفظ السّلم هناك لمدة ٦ أشهر قابلة للتجديد، مع إمهال الحكومة أربعة أيام لقبول قرار نشر القوات أو اتخاذ «إجراءات إضافية» لتفعيل القرار، إلا أنّ الحكومة رفضت نشرها باعتبار أنّ ما يحدث شأنٌ داخلي، وفي حال إصرار الاتحاد على نشرها فسيتم اعتبارها قوات غازية[٣].

(٢) Election of the (15) Members of the Peace and Security Council of the African Union and One Member of the ACEWRC.
See more at: http://www.au.int/en/pressreleases/19663/election-15-members-peace-and-security-council-african-union-and-one-member#sthash.YJddr0Dk.dpuf

(٣) بوروندي ترفض نشر قوة إفريقية على أراضيها، موقع الجزيرة نت، ٢١ ديسمبر ٢٠١٥م: http://www.aljazeera.net/news/international

وبـــدلاً من لجوء المجلـــس للتصعيد؛ اضطرت القمّة إلى تأجيل قرار إرســـال هذه القوات، واكتفت بإرســـال مبعوثٍ خاصٍّ لبوجمبـــورا لإقناع الحكومة بذلـــك[1]، وإن كانت هناك مخاوفٌ من إمكانية لجوء المعارضة للعنف حال عدم نشـــر هذه القوات، ومن ثـــمّ إمكانية اندلاع حربٍ أهليةٍ في البلاد كتلك التي شـــهدتها في الفتـــرة مـــن ١٩٩٣م – ٢٠٠٦م، وراح ضحيتها مئات الآلاف.

القضايا المالية والاقتصادية (زيادة الميزانية والتمويل):

ناقش المجلـــس التنفيـــذي (وزراء الخارجية) للاتحاد، مشـــروع الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٦م، والمقترح الخاصّ بزيادة التمويل المخصّص للشـــقّ البرامجي منهـــا بمقدار حوالـــي ٢٥ مليون دولار، يتحملها الشركاء، علماً بأنه سبق لقمّة يونيو ٢٠١٥م أنّ أقرت الميزانية المقترحة للاتحاد الإفريقي للعام المالـــيّ ٢٠١٦م، بإجمالي ٤١٦ مليوناً و ٨٦٧ ألفاً و ٣٢٦ دولاراً أمريكياً.

كما ناقش المجلـــس التنفيـــذي تقرير اللجنة الوزاريـــة المختصّة بتقدير الأنصبة، وبحث إنشـــاء آلية مساءلة ورقابة ذات مصداقية، تضمن التدقيق الفعّال في موضوعات الميزانية.

وفي هذا الصدد أكدت مصر، في كلمة السيسي أمام القمّة، أهمية بحث سُبل زيادة الموارد المتاحة لتنفيذ البرامج والمشروعات الطموحة التي أقرتها القمم الإفريقية المتعاقبـــة للبدء في تنفيذ «أجندة ٢٠٦٣ الإفريقية»[2]، باعتبارها الرؤية الاستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة في القارة الإفريقية، فضلاً عن ضـــرورة تفعيل مـــا أقرّته القمم الســـابقة من تعزيز مســـاهمة الدول الأعضاء في تمويل أنشطة الاتحاد بشكلٍ تدريجيٍّ؛ بهدف تغطية كامل الميزانية التشـــغيلية، وزيادة نسب مســـاهماتها المخصّصة لتغطية الميزانية البرامجية وميزانية حفظ السلام.

قضايا حقوق الإنسان:

اتفـــق قادة الاتحاد الإفريقي في القمّة الســـابقة على أن يكون عام ٢٠١٦م، هو عام حقوق الإنسان في إفريقيـــا، لذا بحثت القمّة العديـــد من تقارير أجهزة الاتحاد الإفريقي الخاصّة بأنشـــطة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشـــعوب، ولجنة الاتحاد الإفريقي للقانون الدولي، والمجلـــس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحـــاد الإفريقي، والمجلس الاستشـــاري لمكافحة الفساد، واللجنة الإفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته.

لكن، ومع ذلك، لم يتـــمّ اتخاذ إجراءات عقابية ضدّ الأنظمة التي تنتهك هذه الحقوق!

ويلاحـــظ في هـــذا الصـــدد: أنّ الاتحاد قام بتحصين الرؤســـاء الحاليين الذين يتمّ إدانتهم من قِبل هيئات دولية، مثـــل المحكمة الجنائية الدولية، لارتكابهم جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنســـانية أو إبادة جماعية، وفق مبدأ الحصانة الرئاســـية، حيث اتخذ قراراً في عام ٢٠١٣م بعدم جواز القبض على الرؤساء الأفارقة، ومن قبله اتخذ قراراً مماثلاً عام ٢٠١٠م بضـــرورة قيام الـــدول الأعضاء في الاتحاد والمحكمـــة بالموازنة قدر الإمكان بيـــن التزامات

(١) African Union decides against peacekeepers for Burundi, Aljazeera English websitem,1 feb 2016. http://www.aljazeera.com/news/2016/01/african-union-decides-peacekeepers-burundi-160131102052278.html

(٢) هذه الأجندة تستهدف تحقيق ثلاثة أمور، هي: (الوحدة، الرخاء، السلام)، وذلك عبر الاستفادة من خبرات الماضي، ومن الموارد المتاحة في المدى القريب والمتوسط؛ لتحقيق أفضل نتائج لشعوب القارة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بحلول عام ٢٠٦٣م، وذلك من خلال مناقشة القضايا الحرجة، ووضع حلول لها، مثل: الوضع الإقليمي، إعادة توزيع الموارد، التغير الطبيعي في علاقة القارة بباقي العالم الخارجي، لمزيد من التفاصيل انظر:
Agenda 2063 Vision and Priorities, AU SITEM. http://agenda2063.au.int/en//vision

الاتحاد والمحكمة[١].

مـــن مفارقات هـــذه القمّة: أنّ رئيـــس الدورة الحالية التشادي (إدريس ديبي) متهم هو الآخر من قِبل منظمة العفو الدوليـــة ومنظمة هيومان رايتس ووتش بانتهاكات حقوق الإنســـان فـــي بلاده، وذلك لعدم اســـتخدام صلاحياته لوقـــف أعمال التعذيب والاغتصاب ضـــدّ المعارضـــة والمدنيين على حدٍّ ســـواء، والتمييز ضدّ النســـاء والأطفال، وممارسة العنف ضدّهم، فضلاً عـــن تردّي الأوضاع الصحية للمعتقلين داخل السجون[٢].

القضايا البيئية:

ناقشت القمّة التقرير المقدّم من مصر، بوصفها رئيســـاً للجنة رؤســـاء الدول والحكومـــات الأفارقة المعنية بتغيّر المناخ، تضمّن نتائج قمّة باريس لتغيّر المناخ التي عُقدت في ديسمبر ٢٠١٥م، والجهود التي بذلتهـــا مصر في إطار قيامهـــا بالتفاوض نيابةً عن إفريقيا بها، كما طرح التقرير مبادرتَيْن بشأن التوسّع في استخدام الطاقة المتجددة في الدول الإفريقية، وتنويـــع مصـــادر تمويل تكيّف الـــدول الإفريقية مع متطلبات مواجهـــة التغيّرات المناخيـــة، والحدّ من انبعاثات الغازات وارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، وبحســـب وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية؛ فقد أقرّ القادة الأفارقة المبادرتَيْن بالإجماع.

ملاحظات ختامية:

في نهاية هذا العرض يمكـــن إيراد ملاحظتَيْن ختاميتَيْن:

الأولى: عـــدم حديث القمّة عن عقوباتٍ محدّدةٍ ضدّ انتهاكات الدول لحقوق الإنســـان التي تقوم بها الأنظمة، وفي المقابل ركزت فقط على العنف الذي تقوم بـــه بعض الجماعات، والذي قد يكون في أحد أبعاده نتاجاً لهذه الممارسات.

الثانية: أنّ بعض القادة في القمّة اقترحوا فكرة «الانســـحاب الجماعي التدريجي» من اتفاقية روما المنشـــئة للمحكمة الجنائية الدوليـــة عام ٢٠٠٢م، على اعتبار أنها منذ إنشائها تركّز في قضايا الدول الإفريقية فقط دون غيرها[٣]، «.. وهنا يبرز التساؤل حول ما إذا كان هذا التبرير يُتخذ مســـوّغاً لإفلات القادة الأفارقـــة – الذين لا يزالون في الحكم – من العقاب حـــال ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنســـان تســـتوجب المحاكمة، لاســـيما في ظلّ عدم اكتمال البديل الإفريقي (المحكمة الإفريقية)؛ لمشـــكلات فـــي عملية التمويل مـــن ناحية، فضـــلاً عن مدى حيادها واستقلاليتها من ناحية ثانية»[٤]؟!

وإزاء هذا؛ يبرز التســـاؤل عمّا إذا كانت هناك رغبـــة إفريقية حقيقية في التنفيذ العملي لشـــعار القمّـــة عمليّاً (احتـــرام حقوق الإنســـان)؛ في ظلّ تورّط عددٍ من القادة في انتهاكها؟! أو ســـيظلّ هذا شعاراً «نظريّاً»، يتمّ إفراغه من مضمونه، أو تطبيقه بمعايير انتقائية على الشـــعوب – فقط – التي يجب عليهـــا الخنوع، وليس الحكام الذين هم منزّهون عن الاتهام؟! ■

---

(١) Sidiropoulos, Elizabeth, "Bashir, immunity, impunity and South Africa", south Africa institute of international affairs, http://www.saiia.org.za/opinion-analysis/bashir-immunity-impunity-and-south-africa.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: الملخص التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس ووتش بشأن: حقوق الإنسان في تشاد ٢٠١٢م: http://www.humanrights.gov/wp-content/chad-ara-final.pdf/10/uploads/2013

(٣) منذ نشأة المحكمة عام ٢٠٠٢م فتحت تحقيقات في سبع قضايا إفريقية، وهي: أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإفريقيا الوسطى، ودارفور (السودان)، وكينيا، وليبيا، وساحل العاج. وقد أصدرت حكماً باعتقال الرئيس عمر البشير في ٢٠٠٩م؛ على خلفية الأحداث في دارفور، كما يمثل أمامها الآن رئيس ساحل العاج السابق (لوران جباجبو)، وفي المقابل برّأت رئيس كينيا (أوهور كينياتا) من التّهم الموجهة له.

(٤) الانسحاب الجماعي الإفريقي المقترح من «الجنائية الدولية».. هل من بديل؟ موقع الساحل، ٢ فبراير ٢٠١٦م: http://sahelnews.info/node/1400#sthash.llpBflhv.dpuf